

Distr.: General
24 October 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ١٢٨ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

حساب التنمية

التقرير السابع للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير المرحلي الخامس بشأن تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية (A/62/123)، وفي نسخة مسبقة من تقرير الأمين العام عن حساب التنمية (A/62/466). واجتمعت اللجنة خلال نظرها في التقريرين مع ممثلي الأمين العام الذين وافوها بمعلومات إضافية.

تنفيذ المشاريع: التقرير المرحلي الخامس

٢ - قدم التقرير المرحلي الخامس للأمين العام عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٣٧/٥٦ الذي أكدت فيه من جديد قرارها بإبقاء تنفيذ حساب التنمية قيد الاستعراض.

٣ - ومنذ أن بدأ حساب التنمية نشاطه في عام ١٩٩٧، تمت الموافقة في إطار الحساب على ٩٠ مشروعاً في خمس شرائح في جميع المناطق بميزانية إجمالية قدرها ٦٥ مليون دولار، وتنصب كل شريحة على موضوع مختلف. وقد أُنهِيت واختُتمت المشاريع التي تمت الموافقة عليها في إطار الشرائح الثلاث الأولى للفترة الممتدة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٣. وبلغ معدل التنفيذ حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ نسبة ٦٤,٣ في المائة فيما يتعلق بالشريحة الرابعة (٢٠٠٤-٢٠٠٥). وفيما يخص الشريحة الخامسة (٢٠٠٦-٢٠٠٧)، بلغ معدل التنفيذ نسبة ١٥,٣ في المائة، وهو معدل مماثل للمعدلات التي تحقق عادة في السنة الأولى من تنفيذ المشاريع في الشرائح السابقة (انظر A/62/123، الفقرات ٦ و ١١ و ١٢).



٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية إدخال تحسينات في مجالي تصميم المشاريع باتباع أطر منطقية تستخدم في الميزنة المستندة إلى النتائج، ورصد المشاريع بواسطة نظام معزز للرصد على شبكة الإنترنت. ووفقاً للتوصيات السابقة للجنة (انظر A/58/7/Add.5)، طبقت الدروس المستفادة من تنفيذ مشاريع الشرائح السابقة على برمجة المشاريع الجديدة (انظر A/62/123، الفقرات ٢٨-٣٥). وابتداءً من الشريحة الخامسة، سيجرى تقييم خارجي نهائي لجميع المشاريع المنجزة (انظر A/62/466، الفقرة ٢٤). وقد أحيطت اللجنة علماً بعد الاستفسار أن نسبة ٢ في المائة تقريباً من ميزانية كل مشروع ستخصص للتقييم على مستوى المشروع.

التقرير الشامل

٥ - قدم التقرير الشامل عن حساب التنمية (A/62/466) عملاً بالفقرات ٤ و ٦ و ٧ من الفرع الرابع من قرار الجمعية العامة ٢٥٢/٦١ التي دعت إلى ما يلي: (أ) استعراض طرائق تمويل حساب التنمية والأساس المنطقي لذلك التمويل؛ (ب) بيان الإجراءات الكفيلة بتحديد مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة أو غيرها من المكاسب لتحويلها إلى حساب التنمية؛ (ج) تقديم توصيات بشأن تحديد مبلغ آخر قدره ٢,٥ مليون دولار يخصص للحساب؛ (د) تقييم أثر الحساب من حيث أهدافه ومقاصده.

٦ - ويستعرض الجزء الأول من التقرير أثر حساب التنمية. ويشير التقرير إلى أنه اعتباراً لحجم المشاريع الصغير نسبياً بحيث يبلغ متوسط تكلفتها ٦٥٠.٠٠٠ دولار وتقل مدتها عن أربع سنوات، يصعب تقييم أثرها نظراً لأنه لا يتسنى في كثير من الأحيان تحديده إلا بعد الانتهاء من الأنشطة بوقت طويل. وليس للعديد من الكيانات المسؤولة عن التنفيذ وجود دائم في البلدان المستهدفة، خلافاً لصناديق وبرامج الأمم المتحدة الرئيسية. ونتيجة لذلك، لم يكن من خيار سوى التركيز أساساً في عملية القياس على النواتج والإنجازات المتوقعة. وتشير الفقرات ١١ إلى ١٣ من التقرير إلى أن معظم معايير إدارة حساب التنمية تتعلق بخصائص المشاريع وليس بالأثر الإنمائي المراد منها. ويتطرق بيان أهداف حساب التنمية أكثر إلى الطريقة التي يتوقع أن يعمل وفقها الحساب وليس بالأثر إلى الإنجازات المتوقعة تحقيقها. وترد في الفقرات ٣٢ إلى ٥١ من التقرير استنتاجات استعراض الأهداف والمقاصد الخمسة الرئيسية للحساب.

٧ - ولا يستخلص التقرير استنتاجات بشأن الأثر الإنمائي طويل الأجل للحساب. إذ يفترض أن النتائج القصيرة الأجل سينشأ عنها أثر طويل الأجل، حتى وإن لم تكن تكنولوجيا القياس الراهنة تتيح إمكانية ربط النتائج بحساباتها بشكل مباشر. ويخلص التقرير

إلى أن حساب التنمية يحقق إلى حد كبير أهدافه ومقاصده كما حددها الجمعية العامة ويحقق نتائج ملحوظة ومفيدة (انظر A/62/466، الفقرات ٥ و ٥٤ و ٥٥).

٨ - وأحييت اللجنة الاستشارية علماً لدى الاستفسار بأن مشاريع حساب التنمية تنفذ في كثير من الأحوال في شكل تعاوني من قبل أكثر من منظمة واحدة وفي نطاق إقليمي أو دون إقليمي، بينما تنفذ عادة المشاريع التي تجرى في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني من قبل منظمة واحدة في بلد واحد.

٩ - ويتضمن الجزء الثاني من التقرير معلومات أساسية عن إنشاء حساب التنمية وطرائق تمويله والأساس المنطقي لذلك التمويل (A/62/466، الفقرات ٥٨-٦٧). وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام، حينما اقترح في عام ١٩٩٧ تحقيق "عائد يوجه لأغراض التنمية" من وفورات تكاليف الإدارة وغيرها من التكاليف العامة، أكد أنه من الممكن تحقيق عائد ناتج عن زيادة الكفاءة يناهز ٢٠٠ مليون دولار بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (انظر A/51/950، الفقرتان ٥٧ و ٥٨). وأشارت اللجنة الاستشارية آنذاك إلى أن ذلك الهدف يبدو مفرطاً في الطموح (انظر A/52/894، الفقرة ٧).

١٠ - وطلبت الجمعية العامة في قراراتها ٢٤٦/٦٠ و ٢٥٢/٦١ إلى الأمين العام أن يقدم توصيات بشأن سبل إضافة موارد أخرى إلى الحساب، بقيمة ٥ ملايين دولار و ٢,٥ مليون دولار على التوالي. وفي عام ٢٠٠٦، أبلغ الأمين العام الجمعية العامة بأنه لم تحدد أي وفورات ناتجة عن زيادة الكفاءة كجزء من الرصيد غير المرتبط من اعتمادات الميزانية الموافقة عليها لكي تحول إلى حساب التنمية. وأعزى ذلك إلى صعوبة تحديد مثل هذه الوفورات في غياب منهجيات موثوقة، من قبيل نظام محاسبة التكاليف. وحتى ولو كان هذا النظام قائماً، فإن مديري البرامج سينزعون إلى الاحتفاظ بالوفورات من أجل الاضطلاع بولايات وأعباء عمل إضافية بدلاً من تسليمها لتحويل إلى حساب التنمية (A/61/282، الفقرتان ١٦ و ١٨). لذا، لم يتسن للأمين العام تقديم توصيات بشأن سبل تحديد موارد إضافية. ويقول الأمين العام في تقريره الحالي إنه يتعذر، بالاستعانة بأنظمة تكنولوجيا المعلومات الراهنة، تحديد مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة أو غيرها من المكاسب لتحويل إلى حساب التنمية (A/62/466، الفقرة ٧٩).

١١ - وفي هذا السياق، قررت الجمعية العامة في دورتها الستين إعادة تقدير حساب التنمية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ مرة واحدة، مما أدى إلى زيادة قدرها ١٠٠ ٨٨٩ دولار مقارنة باعتمادات الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ البالغة في المجموع ١٣ ٠٦٥ ٠٠٠ دولار. وقررت الجمعية العامة مرة أخرى في قرارها ٢٥٢/٦١ أن تخصص اعتمادات قدرها

٢,٥ مليون دولار للحساب في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، باعتبار ذلك تدبيراً استثنائياً يتخذ فوراً من أجل إيجاد حل لعدم تحويل الموارد إلى الحساب منذ أن بدأ نشاطه.

١٢ - واعتباراً لعدم وجود نظام يحدد ويسجل المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة، يقترح الأمين العام في الفقرة ٧٨ من تقريره ثلاثة خيارات: (أ) إمكانية تحويل المكاسب أو الوفورات الناتجة عن زيادة الكفاءة التي يحددها مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالتعاون مع الإدارات المعنية، إلى حساب التنمية؛ (ب) القيام على نحو أفضل بتحديد موارد حقيقية ومستدامة متصلة بالمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة في سياق الإدارة المستندة إلى النتائج، إلى جانب اتباع مبادئ محاسبة التكاليف وتنفيذ نظام لتخطيط الموارد في المؤسسة؛ (ج) قيام الجمعية العامة بإعادة ترتيب أولويات البرامج في إطار المستوى العام للميزانية البرنامجية.

١٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الدعوات التي وجهتها الجمعية العامة إلى الأمين العام من أجل تحديد موارد إضافية تخصص لحساب التنمية لم تحظ بالتوفيق. وترى اللجنة أن آلية تمويل الحساب، بتصميمها الحالي، لم تثبت نجاحها، ومن غير المحتمل بالتالي أن تنمو أصول الحساب. وترى اللجنة فضلاً عن ذلك أن الخيارات الثلاثة المقترحة في تقرير الأمين العام ليست حلولاً واقعية أو موثوقة للمشكل الأساسي المتمثل في آلية تمويل حساب التنمية.

١٤ - وقد تود الجمعية العامة، تبعاً لقرارها ٢٣٧/٥٦، القيام باستعراض حساب التنمية بجميع جوانبه.